المقدمة

لا تزال المجتمعات التي أصطلح على تسميتها بالنامية [1] تعاني التخلف، ولم تحقق تقدما ملحوظا في المجال السياسي والإداري والإقتصادي والإجتماعي على الرغم من مرور ستة عقود من التنمية، بل إنها تراجعت في كثير من هذه النواحي إلى مستويات من الممارسة والأداء والفعالية أدنى مما كانت عليه، فلا تزال نظمها السياسية تسلطية أو عسكرية أو وراثية أوغير تنافسية، لا تعمل في معظمها على تحقيق الشورى والديمقراطية والمشاركة السياسية، ولا زالت نظمها الإقتصادية تحاول تقليد نمط التصنيع الغربي على حساب الزراعة، الأمر الذي أدى إلى نوع آخر من التبعية والهيمنة، ولو أن هناك تجارب ناجحة في دول الجنوب كماليزيا وغيرها.

من هذا المنطلق، مادامت الجزائر تعد من المجتمعات المتخلفة فإن من أهم التحديات التي تواجهها هي مشكلات تحديد الإنية (أي الهوية)، والشرعية والمشروعية، وغياب المشاركة السياسية، والإغتراب السياسي، وقدرة الإنجاز، والتوزيع، بل و غياب المشروع الحضاري الثقافي الشامل.

وإن كان هذا الأمر موضع شك، فإن هذا لا يحتاج إلى جهد كبير للبرهنة عليه، بحيث يكفي نظرة إلى الأوضاع المزرية اجتماعيا، والمتدهورة اقتصاديا، والجامدة ثقافيا، وغير مستقرة أمنا، لفهم معقولية التوظيف والبحث عن إستراتيجية شاملة ومستديمة ومتوازنة للتنمية السياسية في الجزائر. فهذه الحقيقة التي تعيشها الجزائر-مجتمعا ودولة- ليس في تخلف كلاهما عن مواكبة التطور والتقدم الذي وصلت إليه الدول والمجتمعات الأخرى، بل لأن الأوضاع الراهنة يفسرها استفحال البيروقراطية الجامدة في صلب الدولة

---

(١) تعددت المسميات التي تطلق على المجتمعات محفل دراسة نظريات التنمية السياسية، فقد أطلق عليها مفهوم العالم الثالث، أو الدول النامية، أو الدول الجديدة، أو الدول المتخلفة، أو الدول الانتقالية، أو الدول الحديثة الإستقلال، أو الدول السائرة في طريق النمو، أو الدول الزراعية، أو الدول الفقيرة، أو دول الجنوب، أو الدول المستضعفة، وهذه المسميات تحمل مضامين وأحكام قيمية معيارية وغير محايدة، ولا تقدم تعريفا جامعا مانعا لأي منها.

وعمق المجتمع، والتي لا تتعامل مع المواطن ولا تسير المؤسسات السياسية والهيئات الإدارية إلا من خلال الفساد والاستبداد[1].

ولهذا كان موضوع التنمية السياسية وأساليبها وأهدافها والمعوقات التي تقف دونتحقيق أهدافها من أهم المواضيع التي تستهدف وضع إصلاحات محددة للإرتقاء بالمجتمع نحو الأفضل، غير أن سير مثل هذه الإصلاحات في مسارها الصحيح يقتضي ترشيد الإدارة والتحكم في عمليات التخطيط ورسم السياسات واتخاذ القرارات، وتحسس عناصر وأبعاد التنمية السياسية المستديمة والشاملة والمتوازنة.

إن دراستنا للتنمية السياسية من خلال متغير البيروقراطية في الجزائر تعبر عن جهد متواضع للفت النظر إلى أهمية البيروقراطية والإصلاح الإداري الشامل والأصيل ودوره في إحداث ثورة تنموية، حتى أن العام والخاص يعتبر أن قضية التجديد والتنميةالسياسية الشاملة في الجزائر إنما مشكلتها تكمن في تجاوز ظاهرة البيروقراطية العقيمة، التي كانت ولا تزال قيادتها لم تتجاوز بعد مرحلة المحاولة والخطأ في أسلوبها وإصلاحاتها ـ أوما يسمى بأسلوب التمادي في خلل المراحل القائمة على إتخاذ وتنفيذ القرارات الإرتجالية، وعدم وضوح الرؤية الشاملة التي يمكن رسمها للتنمية السياسية في الجزائر.

وتنبع أهمية وأهداف هذه الدراسة من عدة إعتبارات علمية وعملية، وتتمثل الإعتبارات العلمية فيما يلي:

١) أن هذه الدراسة تتخذ من مفهوم البيروقراطية مدخلا لتحليل التنمية السياسية في الجزائر، فمن خلاله يمكن التعرض لطبيعة النخب الحاكمة،

---

(١) . من بين ما كتب حول عامل الفساد وتأثيره على طبيعة أداء الدولة ، انظر على سبيل المثال:

- Djilali Hadjadj , La corruption et la démocratie en Algérie , Paris : La Dispute , 2001, p 124 .

ـ أحمد رشيد، الفساد الإداري . الوجه القبيح للبيروقراطية المصرية، القاهرة: مطبوعات الشعب، ١٩٧٦، ص ٩.

. ندوة، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ديسمبر ٢٠٠٤، ص ٣٨٣.

ومدى تمثيلها لمختلف القوى والتيارات الفاعلة في المجتمع، وطبيعة المؤسسات السياسية، وحدود قدرتها على التكيف مع المتغيرات المجتمعية، ومعرفة إلى أي مدى تحقق ما يسمى شرعية الإنجاز في الجزائر.

٢) كذلك من خلال هذه الدراسة يمكن طرح قضية طبيعة الدولة الجزائر، وخصوصيتها التاريخية، وطبيعة القوى البيروقراطية المسيطرة على جهاز الدولة، وأنماط علاقتها بالمجتمع. وهكذا، يرتبط مفهوم البيروقراطية بالعديد من المتغيرات الأساسية لعملية التنمية السياسية كالأحزاب السياسية، والمؤسسة العسكرية، والنخبة القيادية، ووسائل الإعلام.

٣) الإعتبارالعلمي الثالث،يتمثل في محاولة رصد تجربة العمل السياسيوالبيروقراطيفي الجزائر،أي البحث عن الخلفيات والأبعاد الإرتياديةللتغييرالسياسي والإداري في الجزائر، والبحث أيضا عن مضمون هذا التغيير، هل يمس كل جوانب التنمية السياسية في الجزائر، أم أنه تغيير قد يؤدي إلى إحداث غموض وإبهام في مستقبل التنمية والديمقراطية في الجزائر؟ أما عن الإعتبارات العملية، فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من كونها أنه لا يمكن لأي باحث ينوي الدراسة والتخصص في علم التنظيم السياسي والإداري، أن يفلت منه هذا الموضوع دون أن يتعمق فيه أو يطرح إشكالات يحاول الإجابة عنها. لذا فإن أهمية هذه الدراسة تندرج في توظيف الجوانب المعرفية النظرية التي تلقيتها في هذا الاختصاص "علم التنظيم السياسي والإداري" وتطبيقها على موضوع البيروقراطية والتنمية والتحديث السياسي في نظم الحكم، أي كيف ينتقل نظام سياسي من نموذج إلى نموذج مغاير؟ ودراسة ما لمتغير البيروقراطية من أهمية في هذه العملية.

وأخيرا، فإن هذه الدراسة تعالج موضوعا هاما يمثل جزءا من خصائص مرحلة الإنتقال التي تمر بها المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع الجزائري بشكل أخص، فهو مجتمع لم يستقر بعد، إذ لا يوجد إتفاق عام داخله حول شكل النظام السياسي والإقتصادي، وطبيعة النظام

الإجتماعي المتوخى. وعلى هذا الأساس، فهناك العديد من القضايا الجوهرية التي لم تحسم فيها بعد لكون الرؤية الحضارية للموضوع غائبة أو مغيبة [١].

إن هذا الكتاب يعالج موضوعا حيويا، يتمثل في رصد وتحليل ظاهرة البيروقراطية في الجزائر، والوقوف على حجمالظاهرة وأسبابها من جهة، وتحديد العلاقة الارتباطية بين البيروقراطية وعملية التنمية السياسية في الجزائر من جهة ثانية. ذلك يعتبر انطلاقة ومقدمة أساسية لاقتراحإستراتيجية، وأساليب فعالة لاستيعابها وتقليص حجم سيطرتها. ومن ثم فالتحديد العلمي لظاهرة ما يعد ضروريا لتطوير حلول فعالة لها.

أما حول الدراسات السابقة في الموضوع، فيمكن الإشارة إليها كالآتي:

أولا : الدراسات في الوطن العربي:

يمكن التعرض للإنتاج الفكري العربي في هذا الحقل، لتحديد أبعاده وتوجهاته، ومدى إسهاماته العلمية في هذا المجال. ففي إطار مفهوم عالمية العلوم لا بد من التعرف بداية على الإسهامات العربية في مجال دراسة التنمية السياسية. وهل هذا المفهوم للعالمية يعني تضافر جميع الجهود من مختلف الثقافات والمناطق، وتعدد الإسهامات برؤى مختلفة ومنطلقات متعددة، ومنظورات متباينة، أم أن مفهوم العالمية ليس إلا غطاءا علميا لبسط سيادة المنظور العلمي الغربي ونظريته المعرفية ؟ وهل استطاعت أدبيات الدراسة العربية في الفكر التنموي طرح رؤى مستقلة وبديلة وأصيلة نابعة من معطياته الحضارية والتاريخية والفكرية، أم أنه لا يزال حبيس الخبرة التاريخية الغربية، يحاول إسقاطها أو تكرارها في غير إطارها الزماني والمكاني والحضاري؟

أ/ ـ الدراسات التي ركزت على متغيرات أخرى أساسية لعملية التنمية السياسية:

هناك مجموعة من الدراسات في الوطن العربي تناولت دور الجيش في عملية التنمية السياسية [١]، بينما تناولت دراسات أخرى دور النخبة

---

(١) هذا التغييب أدى إلى تكرار إخفاق تجارب التنمية خاصة في الجزائر منذ إرساء أسس الدولة الوطنية ١٩٦٢ إلى الآن، وعدم تحقيقها لأهدافها، وعدم قدرتها على تجاوز وضع التخلف، والوصول إلى نموذج إنمائي أفضل يخدم البلاد والعباد.

القيادية فيها [٢]، كما ركزت دراسات أخرى على دور الثقافة السياسية في عملية التنمية السياسية [٣]، في حين إهتمت بعض الدراسات بالتكامل القومي وأهميته في عملية التنمية السياسية، وإهتمت دراسات غيرها بدور الإعلام في القيام بعملية التنمية السياسية [٤].

من الملاحظ أن التراكم الأكاديمي المتصل بدراسة التنمية السياسية وبعض الإشكالات والمتغيرات المرتبطة بها ـ كما أشرنا إلى بعض منها ـ يعتبر ضعيفا ومحدودا مقارنة بالأدبيات التي تناولت هذه المسألة في مناطق أخرى من العالم، مثل أمريكا اللاتينية وآسيا وشرق ووسط أوربا، هذا الأمر الذي دفع ببعض الدارسين للفكر التنموي القول: " أن التنمية السياسية في التراث العربي لا تزال تمثل الجانب المهمل في دراسات التنمية، وما يعنيه هذا الإهمال منأزمة خطيرة في الفكر التنموي العربي" [٥].

وهذه الظاهرة يمكن تفسيرها ببعض العوامل، مثل خصوصية التنمية السياسية فيالمنطقة العربية مقارنة بالعملية التنموية في المناطق الأخرى[٤]ـ المشار إليها سابقا ـ، حيث إن المجتمع المدني في هذه المناطق أكثر نموا واستقلالية من المجتمع المدني في الوطن العربي، كما أنها شهدت خلال

---

١ . شادية فتحي إبراهيم، "الدور التنموي للعسكريين في الدول النامية "، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٨.

٢ـ جلال عبد الله معوض، "علاقة القيادة السياسية بالظاهرة الإنمائية "، (أطروحة دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٥.

٣ . كمال المنوفي، حسنين توفيق إبراهيم (محرران)، الثقافة السياسية في مصر بين الإستمرارية و التغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٤.

٤ . عبد الخبير محمود عطا محروس،"وسائل الإعلام و التنمية السياسية في الدول النامية "، أطروحة دكتوراه، جمعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٠.

٥ . لمزيد من التفاصيل حول خصوصية طرح مسألة التنمية السياسية في المجتمعات العربية و الإسلامية، أنظر:

ـ بومدين طاشمة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ٢٠١١، ص ١٢٩ . ١٥٢.

ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي تحولات ديمقراطية حقيقية وجدية من خلال آليات عديدة، وهو أمر لم يتحقق في الوطن العربي، وبخاصة أن عملية التنمية السياسية والإنتقال نحو التعددية السياسية التي جرت في العديد من الدول العربية والجزائر تحديدا، كانت ولا تزال أقرب إلى الانفتاح السياسي منها إلى العمل التنموي الديمقراطي الحقيقي، حيث لم يترتب عليها حدوث تحول جوهري في طبيعة السلطة وأسلوب ممارسة الحكم.

وعليه ، فإن من خلال متابعة الإنتاج الأكاديمي في دراسة التنمية السياسية والإشكالات والقضايا التي تندرج ضمنها عبر فترة ممتدة من الزمن، ألاحظ أن هناك سمة تكاد ترقى إلى مستوى الظاهرة، ومفادها أن الإسهام الأكاديمي الحقيقي لكثير من الباحثين قد جاء في الأساس في أطروحاتهم للماجستير والدكتوراه. أما إسهاماتهم فمعظمها جاءت في شكل بحوث ودراسات منشورة في دوريات، أو أوراققدمت إلى ندوات ومؤتمرات ثم نشرت كفصول ضمن الكتب التي تتضمن أعمال هذه الندوات والمؤتمرات.

كذلك، وبالنظر إلى الإطار المرجعي لهذه الكتابات في دراسة التنمية السياسية فإن ما يبرز بصورة واضحة هو تبنيالإقترابات و المداخل المنهجية الغربية بحجة مسايرة التطور العلمي، والإلمام بالمعرفة وتحقيق التواصل مع التيارات العالمية. وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات وهذه المحاولات، إلا أنها تفتقد معظمها المعيار الدائم، الذي يقدم البديل الأصيل في دراسة قضايا وإشكالات التنمية السياسية. بل أن الأغلب منها يعلن بداية تبنيه لأحد المناهج والنظرياتالغربية السائدة.

ب/ ـ الدراسات التي ركزت على البيروقراطية كمتغير أساسي لعملية التنمية السياسية:

سبق أن تناول عدد من الباحثين العلاقة بين البيروقراطية و التنمية بصفة عامة، وذلك إنطلاقا من إيمانهم بأهمية الجهاز البيروقراطي بالنسبة لإستراتيجية التنمية، سواء في المجتمعات المستضعفة بصفة عامة أو في المجتمعات العربية بصفة خاصة ، وبالرغم من تباين المنهج بين باحث وآخر، وتباين ميدان المعرفة الذي ينتمي إليه هؤلاء الباحثون ، إلا أنه بصفة عامة يمكن تقسيم الدراسات المختلفة إلى ثلاثة إتجاهات رئيسية:

الإتجاه الأول: يركز على الإهتمام بالبيرقراطية كقضية تنظيمية فنية، حيث يهتم الباحثون الذين ينتمون إلى هذا الإتجاه بدراسة الهيكل البنائي للجهاز البيروقراطي، والعلاقة بين الوحدات المختلفة التي ينقسم إليها هذا الجهاز، وذلك بهدف البحث عن أفضل الأساليب لرفع الكفاءة الإدارية وتحقيق الرشادة الإدارية، وينتمي لهذا الإتجاه عدد كبير من الباحثين، ومنهم ـ على سبيل المثال وليس الحصر ـ الأستاذ "أحمد رشيد"، والأستاذ "طارق المجذوب" والأستاذة "ليلى تكلا"، والأستاذ "سيد الهواري"[١].

الإتجاه الثاني: يركز على بيئة الجهاز البيروقراطي ، أي دراسة لبيروقراطية بإعتبارها ناتجا للنظام الإجتماعي والتطور التاريخي، وليست نظـامـا مستقلا عن هذا التطور، حيث تستهدف الدراسة في هذه الحالة تحديد العوامل المختلفة التي ساهمت في تشكيل البناء الإداري والعقلية الإدارية على نحو معين ، و بالتالي الوقوف على أفضل السبل لتغيير هذا البناء وهذه العقلية، وينتمي لهذا الإتجاه عدد من الباحثين مثل الأستاذ "أحمد صقر عاشور"، والأستاذ "حسن أبشر الطيب"، و الأستاذ " فيصل فخري مرار"، والأستاذ "محمد قاسم القريوتي"، والأستاذ "عبد المعطي عساف"، والأستاذ"علي السلمي" وغيرهم [٢].

---

١. يمكن الرجوع إلى الدراسات التالية:

. أحمد رشيد، الإصلاح الإداري: إعادة التفكير، القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦.

. طارق المجذوب، الإدارة العامة، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٣.=

= . ليلى تكلا ، عبد الكريم درويش، أصول الإدارة العلمية، القاهرة: الأنجلو المصرية، ١٩٧١.

ـ سيد الهواري ، الإدارة الأصول والأسس العلمية ، القاهرة: مكتبة عين شمس، ١٩٧٠.

٢. في هذا المجال يمكن الرجوع للدراسات التالية :

ـ أحمد صقر عاشور ، الإدارة العامة مدخل بيئي مقارن ، بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٩ .

ـ أحمد صقر عاشور ،إصلاح الإدارة الحكومية:آفاق إستراتيجية للإصلاح الإدارة والتنمية الإدارية العربية في مواجهة التحديات العالمية ، القاهرة : المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، ١٩٩٥ .

الإتجاه الثالث: وهو الإتجاه المقارن، وتندرج في إطاره الدراسات التي تهتم بمقارنة دور البيروقراطية في عملية التنمية في عدد من البلدان المستضعفة، لإستخلاص القواعد العامة التي تحكم هذا الدور، ومختلف المتغيرات التي تؤثر فيه، وهو إتجاه يكاد يكون جديدا على الدراسات العربية.

وفي هذا المجال تجدر الإشارة إلى نقطة هامة مفادها أن الباحث الواحد قد يجمع بين أكثر من إتجاه من هذه الإتجاهات، إلا أن ما يميز باحثا عن آخر في هذا المجال هو غلبة إتجاه لديه على آخر.

ثانيا : الدراسات في الجزائر :

تكاد تكون الدراسات الخاصة بدراسة البيروقراطية كمتغير أساسي في عملية التنمية السياسية في الجزائر منعدمة، بإستثناء ما كتبه:

- قاسمي، ناصر،" فعالية التسيير في التنظيم البيروقراطي "، (أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، قسم علم الإجتماع ، جوان ٢٠٠٥).
- طاشمة، بومدين، " استراتيجية التنمية السياسية دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر"، (أطروحة دكتوراه الدولة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٠٦).
- بورنان، عمر، " مبدأ إختيار الإطارات العليا و تعيينها في الإدارات الجزائرية "، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية،قسم العلوم السياسية، فرع التنظيم السياسي والإداري، ١٩٩٩).

وهي دراسات تناولت ظاهرة البيروقراطية بمعناها التأسيسي، أي كنوع من التنظيم تمارس به الإدارة نشاطها، كما ركزت على الزاوية

- حسن أبشر الطيب، " الإصلاح الإداري في الوطن العربي: بين الأصالة والمعاصرة "، عمان: المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٦.

. فيصل فخري مرار، البيروقراطية بين الاستمرارية والزوال،الأردن: المنظمة العربية للعلومالإدارية، ١٩٧٨.

- محمد قاسم القريوتي، السلوك التنظيمي: دراسة السلوك الإنساني الفردي والجماعي في المنظمات الإدارية، ط ٢، عمان: دار الشروق ، ١٩٩٣ .

- عبد المعطي عساف، " آراء في التطوير الإداري"، المجلة العربية للإدارة، السنة الرابعة، العدد ٣، ١٩٨٠.

النظرية لإتخاذ القرار في التنظيم الإداري أو الإقتصادي، كما تناولت الواقع العملي للجهاز البيروقراطي كمحرك أساسي ذو القوة الحقيقية في صناعة القرار، هذا الجهاز الذي أصبح في البيئة السياسية و الإدارية والإقتصادية يتمتع بالقوة والإستقلالية، يصعب على المؤسسات السياسية الإشراف أو حتى الحد من إستقلاليته .

إلى جانب هذه الدراسات، هناك بحوث أكاديمية أخرى - على سبيل المثال و ليس الحصر- دراسة:

- علي سعيدان، بيروقراطية الإدارة الجزائرية، الجزائر: الشركة
- الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٨١.
- بن لرنب، منصور، "إستراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر"، (أطروحة
- دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات
- الدولية ، ١٩٨٨) .
- عمار بوحوش، دور البيروقراطية في المجتمعات المعاصرة، عمان:
- المنظمة العربية للعلوم الإدارية، ١٩٨٦.

هذه الدراسات تناولت بالتحليل الوظيفة السياسية والإجتماعية للبيروقراطية ودورها في التنمية الإدارية والسياسية في المجتمعات المعاصرة عامة ، و في الجزائر خاصة، كما شخصت بالتفصيل الأسس، والمبادئ العلمية، والعوامل البيئية التاريخية و الثقافية المكونة لبيروقراطية الإدارة الجزائرية.

أما حول إشكالية الدراسة فإنها تندرج فيما يلي :

إذا كانت قدرة الانجاز البيروقراطي الرشيد المحرك الأساسي لعملية التنمية السياسية [١]، ألا يمكن الجزم أن عدم كفاءة الجهاز البيروقراطي

---

١. هناك عدة كتابات تعتبر أن قدرة الإنجاز البيروقراطي تؤدي حتما إلى تحقيق تجديد وتطوير سياسي. راجع في هذا الشأن على سبيل المثال لا الحصر:

. فيريل هيدي، الإدارة العامة منظور مقارن، ترجمة محمد قاسم القريوتي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ١٩٨٥، ٣٠٦ صفحة.

واستفحال الفساد والاستبداد فيه، هي المشكلة الأساسية في تعثر تجارب العمل التنموي السياسي في الجزائـر؟ومن ثم، ألا يمكن إعادة النظر في الخصائص السائدة التي تحكم بيروقراطية الإدارة الجزائرية التي تعكس تكوينها، ونمطها؟

كذلك ألا يمكن الجزم أن الأزمات المتراكمة التي عرفتها الجزائر- مجتمعا ودولة- هي ناتجة عن غياب خطة إرتيادية تجديدية للنسق الكلي الاجتماعي والسياسي، والاقتصادي، وناتجة عن تلك الاصلاحات الظرفية التي لا تخدم مطالب الأغلبية، وإنما تتجه في الاتجاه الذي يضمن إستمرار مصالح البيروقراطية، الأمر الذي أدى إلى إختلال توازن العملية التنموية. وبالتالي إلى وضع نموذج تنموي أقرب إلى الإنفتاح السياسي منه إلى العمل التنموي الديمقراطي الحقيقي، مادام أن جوهر التغيير لم يمس طبيعة السلطة البيروقراطية وأسلوب ممارسة الحكم؟

وحتى تسهل الإجابة على هذه الإشكالية، حاولت أن أثير الفروض التالية التي تسعى هذه الدراسة للتحقق من خطئها أو صحتها:

الفرضية الأولى: هناك علاقة إرتباط بين تزايد البناء البيروقراطي وظيفيا وتنظيميا وتضخمه، و عجز وضعف المؤسسات السياسية و الإجتماعيةالأخربـالهيئات لتمثيلية النيابية،الأحزاب السياسية،والنقابات العمالية والمهنية ـ، الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى إختلال توازن العمل التنموي السياسي

الفرضية الثانية: أن هناك علاقة تأثير موجودة بين إخفاق النماذج التنموية المتبعة منذ إرساء أسس الدولة الوطنية في الجزائر واستفحال ظاهرة البيروقراطية الإدارية المنغلقة.

الفرضية الرابعة: أن جوهر قضية التنمية السياسية في الجزائر تتمثل في تحقيق التوازن المطلوب بين الجهاز البيروقراطي والمؤسسات السياسية والاجتماعية الأخرى ، بمعنى تحجيم دور الجهاز البيروقراطي في النظام لسياسي ووضعه في الإطار الذي أنشئ من أجله، وهذا من خلال تفعيل وترشيد آليات و مؤسسات الحكم.

. عامر الكبيسي، "القيم المؤسسية في الوطن العربي كمدخل للتنمية الإدارية"، المجلة لعربية للإدارة، المجلد العاشر، العدد الثالث، ١٩٨٦، ص١٧.

تعتمد هذه الدراسة بصفة أساسية على التعددية المنهجية بدلا من الأحادية المنهجية[١] من خلال الموازنة بين المناهج وتحديد أيها أكثر مناسبة لكل مرحلة بحثية من الدراسة، دون الانغلاق في منهج محدد قد لا يتناسب في دراسة الظاهرة من مختلف جوانبها. وبالتالي فإن هذا التعدد لا يقوم فقط إلى التعرف على كافة أبعاد الظاهرة، وإنما يساعد أيضا على فهمها في تطوراتها وتفاعلاتها عبر مراحلها التاريخية عما يسهم به من تقليص للعنصر الذاتي في التحليل إلى أدنى درجاته.

ونظرا لطبيعة الموضوع السياسية والإدارية والإقتصادية والإجتماعية والتاريخية، حاولت اتباع طريقة الوصف والتحليل التي تعتبر أسلوب من أساليب التحليل والتفسير بشكل علمي ومنظم للظاهرة المدروسة ووصفها وجمع المعلومات وتحديد المشكلة، وتقويم الظاهرة والقيام بمقارنة الظواهر.

كما حاولت الاعتماد على المنهج التاريخي الذي بدوره يساعدني على الإلمام بتطور العملية التنموية والبيروقراطية في الفترات الممتدة بين ١٩٥٤ إلى ١٩٨٨ من منطلق دراسة الحاضر وفهمه لا تتم بدون فهم الماضي، كذلك لأن عامل التأثير يبقى موجودا.

ومن خلال إتباع المدخل البيئي المقارن يمكن دراسة التنمية السياسية دراسة تحليلية نقدية أكثر شمولا وعمقا من أي مدخل آخر يركز على أحد ظواهرها أو جزئياتها. لدى سوف يتم التركيز على العامل البيئي من جهة في فهم الأبعاد المختلفة للتنمية السياسية، بحيث لن تقتصر الدراسة على الأبعاد السياسية في نظريات التنميةالسياسية، بل سوف يتم التعرض لجميع

---

١. ترى إحدى الدراسات الإبستمولوجية أن المنهج العلمي ليس شيئاثابتا وغير قابل للتغيير، بل هو دائما في تطور مستمر، وإذا كان واحدا في جوهره فهو كثير ومتعدد. فلكل ظاهرة من الظواهر منهاجها الأكثر مناسبة لها، والتي قد لا تتناسب مع غيرها، نظرا لطبيعة الظاهرة، وإختلاف طبيعة العلاقة. بل إن مراحل وخطوات البحث تحتاج كل منها إلى مناهج مستقلة ومختلفة. أنظر:

ـ نصر محمد عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ٢٠٠٢، ص٨٦.

الأبعاد الأخرى ذات الأثر في العملية السياسية، والتي تمثل هدفا لها. ومن جهة ثانية أن فهم سلوك النظام السياسي والإداري لمجتمع ما لابد وأن لا يعزل عن دراسة البيئة التي يمارس فيها النظام مهامه ووظائفه. ومن ثم يمكن فهم طبيعة البيروقراطية الإدارية في الجزائر، وأثرها على العملية التنموية السياسية بشكل أكبر، وإذا استطعنا التعرف على الظروف المحيطة بها، والتأثيرات والقوى التي تشكلها.

حاولت الإجابة على الإشكالية من خلال تقسيم هيكلة الدراسة إلى خمسة فصول، مع خاتمة، وملاحق.

الفصل الأول، أبحث فيه من خلال خمسة مباحث عن الأطر النظرية للبيروقراطية في الجزائر، ففي المبحث الأول أدرس مفهوم البيروقراطية، ومختلف التعريفات كما يطرحها الواقع المعاصر في مختلف النظم السياسية، وذلك تمهيدا لإختيار التعريف الذي تقوم عليه الدراسة، إضافة إلى تحديد وظيفتها السياسية والإجتماعية.

ويتناول ثانيها مختلف الأعراض المرضية التي تصيب الأجهزة البيروقراطية في الدول المستضعفة، ولتحديد هذه الأمراض المكتبية ـ التي تعد قاسما مشتركا بين مختلف الدول النامية ـ حاولت من خلال تفهم إطار الواقع العملي لمحيط البيروقراطية و ظروفها التاريخية تصنيفها إلى مستويين أساسيين، أولهما، المشكلات والأعراض الكامنة في مجال بناء الهياكل والأنظمة المؤسسية وتنميتها،و ثانيهما، في مجال الممارسات البيروقراطية الإدارية . كما يتناول المبحث الثالث أنماط العلاقة بين البيروقراطية والتنمية السياسية في المجتمعات المستضعفة، حيث تتناول الدراسة البيروقراطية كأداة لازمة لعملية التنمية السياسية، بإعتبارها الجهاز التنفيذي للدولة، وهو الدور التقليدي للبيروقراطية، كما تتناول البيروقراطية بإعتبارها مؤشرا لعملية التنمية السياسية بما تعكسها من قيم ثقافية سواء أكانت هذه القيم دافعة لعملية التنمية أم معوقة لها. أما المبحث الرابع من دراسة هذا الفصل فيتناول مشكلة التوازن بين البيروقراطية ومختلف المؤسسات السياسية الأخرى، حيث تعتبر هذه المشكلة إحدى العقبات الرئيسية لعملية التنمية السياسية في الدول المستضعفة. وفي الأخير أتناول الأساليب المختلفة للإنماء السياسي والإصلاح الشامل للحد من سلطة البيروقراطية، وتحقيق التوازن بينها من ناحية والمؤسسات السياسية من ناحية أخرى.

أما الفصل الثاني، فخصص لدراسة الجذور التـاريخية للتجربة التنمويةو البيروقراطية في الجزائر،وذلك من خلال دراسة طبيعة العمل التنموي السياسي و دور السلطة البيروقراطية في كل مرحلة تاريخية إبتداءا من مرحلة الثورة (١٩٥٤ ـ ١٩٦٢) إلىمرحلة إرساء أسس الدولة الوطنية (١٩٦٢ ـ ١٩٦٥)،مرورا بمرحلة بناء الدولة من القاعدة(١٩٦٥ـ ١٩٧٨)، وصولا إلى مرحلة الإنفتاح السياسي والإصلاحات الإقتصادية (١٩٧٨ـ ١٩٨٨) .

كما أن الفصل الثالث، خصص لدراسة ورصد التجربة التنموية في الجزائر(١٩٨٩ ـ ١٩٩٢)، هل تعكس فعلا رغبة أكيدة في الإنفتاح السياسي، ورغبة في قبول الآخر للتداول على السلطة. وما هو حجم السلطة البيروقراطية في إخفاق التجربة التنموية في الجزائر ؟

وفي الفصل الرابع، تناولت الدراسة في هذا الفصل آليات إنتقال السلطة في الفترة الممتدة من١٩٩٤ إلى غاية ٢٠١٣ وذلك عبر ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول التعديلات الدستورية والإصلاحات السياسية في حين تناول المبحث الثاني الهندسة المؤسساتية في إطار العملية الانتخابية، أما المبحث الثالث فكان حول متطلبات الانتقال السلمي للسلطة في الجزائر.

وفي الفصل الخامس والأخير، أقدم تصورا شاملا و بديلا للتنمية السياسية في الجزائر، من خلال إلقاء الضوء على مختلف الأساليب والآليات التي تُمكن الجزائر من خلالها تحقيق التوازن المطلوب بين البيروقراطية من جانب والمؤسسات السياسية من جانب آخر ، هذه العمليـة التي لا تتأسس إلا من خلال إصلاح الحكم و بناء الحكم الصالح، والذي يتمثل في إعادة بنـاء المؤسسات السياسية بما يسمح بتحقيق : من جهة التوازن بين هذه المؤسسات و بين البيروقراطيـة ، و من جهة ثانية إلزام الأجهزة البيروقراطية بتنفيذ السياسة العامة التي تضعها الهيئة التمثيلية ، ومراقبة سلوكها الذي قد ينحرف عن الأهداف التي قد وجدت من أجلها (تقديم الخدمة العامة وتسهيل الشؤون للمواطـن السيد) . كما حاولت أيضا في هذا الفصل ـ و سعيا للبحث عن هذه الإستراتيجية البديلة للتنمية السياسية والبيروقراطية في الجزائر- دراسـة الآليات الممكنة لمحاربة الفساد البيروقراطي. إضافة إلى أن هذه الدراسة تتناول دور المجتمع المدني وضرورة تعزيز فعاليته مع ضرورة وضع إستراتيجية بديلة للتنمية الإدارية.

أما حول صعوبات الدراسة فيمكن القول أن أي دراسة من هذا النوع ستحاط بمجموعة من الصعوبات المنهجية تضع قيدا على حركتها وتحد من فعاليتها [1]. وهذه الصعوبات تستلزم سلوك مجموعة من الطرق للتغلب عليها أو للتقليل من أثرها حتى تؤتي الدراسة نتائجها بصورة مقبولة. وأهم هذه الصعوبات:

١) ـ تعدد التصورات وتضارب الإجتهادات النظرية في دراسة البيروقراطية وعملية التنمية السياسية، وغالبا ما يحكم هذه التصورات مواقف إيديولوجية وقيمية مسبقة ليبرالية، وماركسية، وقومية...الخ، يدعي كل منها امتلاك الحقيقة التي لا تقبل الشك.

٢) ـ تعدد الإسهامات الفكرية وامتدادتها على فترة زمنية كبيرة نسبيا، وانتاج علمي غزير بصروة لا يستطيع معها أي باحث أن يلم بجميع هذه الكتابات. وهذه الصعوبة تفرض علي التركيز على الأطر المفهومية والمنهجية من خلال دراسة المفاهيم والمسلمات الأساسية التي تتعلق بالإطار الكلي.

٣) ـ تعدد التجارب التنموية التي اتخذتها المجتمعات محل دراسة نظرياتالبيروقراطية والتنميةالسياسية، ومن ثم فإنه من الصعب تقييم نتائج كل تجربة على حدة، وهذا يفرض الاعتماد على النتائج العامة المتفق عليها لخلاصات هذه التجارب وما أفرزته من آثار أجمعت عليها آراء الباحثين.

٤)ـ أما من جانب الصعوبات التي تلقيتها عند دراسة حالة الجزائر، ودراسة ظاهرة البيروقراطية الجزائرية كطرف فاعل في العملية التنموية. فإن أهم هذه الصعوبات ترجع أساسا إلى كون أن معظم الدراسات تناولت ظاهرة البيروقراطية بمعناها التأسيسي، أي كنوع من التنظيم تمارس به

---

١. فدراسة مجتمع تنتشر فيه قيم الخوف من السلطة والسرية، لا يمكن دراسته بمنهج محدد، حيث لا يصلح مثلا استخدام الاستبيان أو المقابلة، وهذا يعتبر قيدا إضافيا للباحث الذي يريد تفسير الظاهرة موضع الدراسة.

الإدارة نشاطها، ولكن ليس من اليسير إيجاد المراجع التي تتناول البيروقراطية الإدارية كطرف فاعل في العملية التنموية ينفي أو يثبت العلاقة التأثيرية على النموذج السياسي المتبع.

وبانتهاء الكتاب أقول ما قاله "العماد الأصفهاني" من قبل : "...إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتابا في يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر على استيلاء النقص على جملة البشر...". ولكل شيء إذا ما تم نقصان، وهذا الكتاب ليس استثناء. لذلك سنسعد بكل كلمة ناقدة أو مقترح يصلنا من أساتذتنا أو طلبتنا ترشدنا إلى أوجه النقص أو الأخطاء والثغرات أينما وردت عبر صفحاته، واعدينا إياهم بطبعة جديدة مزيدة ومنقحة تضيف وتثري هذا الميدان. ونرجو أن تكون هذه المساهمة المتواضعة ذات فائدة للطالب والباحث، فإن كان ذلك فبفضل من الله ونعمه وإن كان خلاف ذلك فمن أنفسنا واجتهادنا، فالكمال لله وحده، وللمرء جهد المقل، إن أخطأ بقي له شرف المحاولة، وإن أصاب كفاه أجر المجتهد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المؤلف

الدكتور بومدين طاشمة

قسم العلوم السياسية كلية الحقوق

والعلوم السياسية جامعة تلمسان

tachmaboumediene@yahoo.fr

obeikandl.com